

رامسفيلد في مواجهة الكونغرس والإعلام: صيف وشتاء على سطح أميركي واحد!

صبحي غندور*

"صيف وشتاء على سطح واحد" .. هذا ما يحدث فعلاً في العاصمة الأميركية واشنطن. فلقد تابع الشعب الأميركي وشعوب المنطقة العربية والعالم كله تفاصيل "المحاكمة السياسية" لوزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد ولقيادة أركان الجيش الأميركي. هذه "المحاكمة" التي كان يُفترض أن تكون مجرد "لجان استماع" عادية في مجلسي الشيوخ والنواب، لكن "الاستماع" تحول إلى "تحقيق ومحاكمة" للقيادة المدنية والعسكرية الأميركية حول ممارسات التعذيب الوحشية واللاأخلاقية ضد المعتقلين العراقيين، وبالتالي حول سياسة الإدارة الأميركية في حربها على العراق.

ربما كان العالم بحاجة إلى حدوث مثل هذه "المحاكمة" العلنية لقمّة التصلب والجبروت والعنجهية في الإدارة الأميركية الراهنة، ليدرك من جديد أنّ أميركا هي مجتمع حيوي فيه دائماً الوجه البشع الذي يمارس القهر والتسلط في العالم، وفيه أيضاً القابلية للحدّ من هيمنة هذا الوجه على صورة الجسم الأميركي.

فالوجه الآخر الجميل لأميركا يظهر حينما تتأكد على أرض الواقع نظرية فصل السلطات الدستورية، وحينما يتمّ كبح جماح السلطة التنفيذية (التي هي المسؤولة عادة عن الوجه القبيح البشع لأميركا) من خلال ممارسة السلطات الأخرى لمسؤولياتها.

ما شاهدته العالم على شاشات التلفزة من "محاكمة نيابية" أميركية لرمز مهم من رموز الإدارة التنفيذية الأميركية كان تأكيداً لأهمية فصل السلطات الدستورية في المجتمع الأميركي، وكان أيضاً تعبيراً عن أهمية دور الإعلام (كسلطة رابعة فاعلة) في المجتمعات الديمقراطية. فلولا الإعلام الأميركي لما عرفت أميركا والعالم تفاصيل ما حدث في سجن "أبو غريب"، ولما تحركت السلطة التشريعية في الرقابة والمساءلة تهميداً لدور السلطة القضائية في المحاسبة والعقاب.

رأس جبل الجليد، كان ما حدث في سجن أبو غريب، لكن الأمر لدى الكونغرس الأميركي، ولدى المجتمع الأميركي كله أيضاً، كان أوسع وأشمل من قضية أساليب التعذيب للمعتقلين العراقيين .. فالوزير دونالد رامسفيلد يمثل رمزاً لنهج الإدارة الأميركية الحالية كله في التعامل مع العالم الخارجي وقضاياها الساخنة الآن.

الوزير رامسفيلد ومساعدوه المدنيون في البنتاغون هم رأس حربة "المحافظين الجدد" وسياستهم القائمة على استخدام القوى العسكرية الأميركية لفرض واقع جديد في العالم يجعل من أميركا إمبراطورية تقود الأرض والكواكب حولها، وبغض النظر عن الخسائر البشرية والمادية وعن حجم الضحايا هنا أو هناك.

لقد وجد بعض أعضاء الكونغرس (وكذلك قطاع كبير في مؤسسات الإعلام الأميركي) في "محاكمة" رامسفيلد فرصة هامة لمحاكمة سياسة الإدارة في الحرب على العراق، ومسؤوليتها عن زيادة الكراهية لأميركا في العالم، وعن سوء العلاقة مع الحلفاء الأوروبيين، وعن حجم الخسارة البشرية والمادية الأميركية في هذه الحرب، وفي تضليل الرأي العام الأميركي في مسألة أسلحة الدمار الشامل ...

كذلك في الجانب الداخلي الأميركي، فإنّ مؤسسة البنتاغون، في ظلّ إدارة المحافظين الجدد لها، حاولت أخذ دور وزارة الخارجية الأميركية من خلال تحديد "الصدى والعدو" في الخارج، ودور وكالة المخابرات المركزية أيضاً من خلال تطوير دور المخابرات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع واعتماد معلوماتها ومصادرها وتحليلاتها حتى لو تناقضت مع ما تعتمده الوكالة المركزية، بل إنّ مشكلة "صراعات النفوذ" امتدّت لتصل إلى داخل البنتاغون نفسه حيث جرى التصادم أكثر من مرة بين رؤية القيادات العسكرية لاستراتيجية الحرب على العراق ومستلزماتها، وبين رؤية قيادة رامسفيلد ومعاونيه المدنيين من المحافظين الجدد.

هي إذن مجموعة تراكمات داخلية أميركية وصراع سلطات ورؤوس ومصالح ونفوذ .. وليست فقط قضية تعذيب المعتقلين العراقيين.

وقد عبّر عن ذلك، وبشكل واضح، أكثر من عضو في الكونغرس الأميركي، فالسنتور بايدن أكد أنّ "المشكلة ليست فقط مع شخص رامسفيلد بل في السياسة العامة المتبعة في العراق من البنتاغون، ومن الإدارة الحالية، ومن شخص نائب الرئيس الأميركي تشيني، ومن الإدارة المدنية للمؤسسة العسكرية ..".

ولعلّ أهمية إثارة هذه القضايا كلها الآن هي في أنها تحدث قبل أشهر من انتخابات الرئاسة الأميركية وحيث يشهد المجتمع الأميركي حالة من الانقسام الحاد بأبعاد مختلفة ظاهرها الانتماء السياسي إلى أحد الحزبين: الديمقراطي والجمهوري، وباطنهما (حالة الانقسام) يحمل الصراع على كيفية رؤية أميركا داخلياً وخارجياً، وعلى ماهية الأساليب الأنجع للحفاظ على الأمن الأميركي وعلى مقومات المجتمع الأميركي والحرّيات المدنية فيه، إضافة إلى قضايا اجتماعية واقتصادية عديدة أصبحت الآن (ومنذ أحداث أيلول سبتمبر 2001) في المرتبة الثانية من أولويات اهتمام الأميركيين بعد أن طغى همّ الخوف وهاجس الأمن على حياة الأميركيين.

بالنسبة للإدارة الأميركية الحالية، فإنّ إثارة الإعلام الأميركي والكونغرس لأبعاد فضيحة سجن "أبو غريب"، يعني ضرباً في الصميم للعدو الوحيد المتبقي لهذه الإدارة في تبرير حربها على العراق. فإدارة بوش أعطت قبل أكثر من عام ثلاثة مبررات لهذه الحرب؛ العدو الأول كان في محاولة الربط بين النظام العراقي السابق وبين جماعات القاعدة والإرهاب الذي حدث في واشنطن ونيويورك عام 2001، وقد سقطت هذه الحجّة حيث أنه لم يتوفر أي دليل عليها.

المبرر الثاني للحرب كان موضوع أسلحة الدمار الشامل حيث تحول الموضوع إلى مبرر للسخرية على كيفية تضليل الإدارة للرأي العام الأميركي والعالمي وخطأ المعلومات التي أعلنتها الإدارة وقادت على أساسها حربها في العراق.

المبرر الأخير للحرب كان إقامة نظام ديمقراطي في العراق يرفع عن شعب العراق أساليب القهر والتعذيب التي كان يمارسها النظام الديكتاتوري السابق. فإذا بفضيحة سجن "أبو غريب" - كما قال السيناتور إدوارد كنيدي - تضع الإدارة الأميركية للعراق في حال مساو لأساليب النظام السابق !! وقد كانت لفظة هامة من السيناتور كنيدي حين قال "إنّ أميركا كان يرمز لها بتمثال الحرية في نيويورك، أما الآن فسيرها شعوب منطقة الشرق الأوسط من خلال صورة المعتقل العراقي المربوط بأسلاك التعذيب!!"

لكن ما الذي دفع الرئيس الأميركي إلى التمسك بوزير دفاعه رغم حجم الضجة السياسية والإعلامية حول فضيحة سجن "أبو غريب"؟؟

ففي أسبوع "المحاكمة السياسية" مع لجان الكونغرس للوزير رامسفيلد سرّب البيت الأبيض للصحافة الأميركية معلومات مفادها أنّ الرئيس بوش أبلغ الوزير رامسفيلد استيائه من هذه الفضيحة وانزعاجه لعدم إطلاعه على التفاصيل سابقاً .. لكن بعد أيام من تداول الإعلام الأميركي لهذا الاستياء الرئاسي، أعلن نائب الرئيس تشيني موقفاً حازماً لجهة دعم الوزير رامسفيلد ودعوته لوقف الحملات ضدّه أو مطالبته بالاستقالة، فإذا بالرئيس بوش يلحق بنائبه تشيني ويعلن بعد زيارة له لمبنى البنتاغون كلّ الدعم والتأييد والشكر للوزير رامسفيلد !!

لقد أدرك البيت الأبيض عدم مصلحته في استقالة رامسفيلد وما قد يعنيه ذلك من هزيمة سياسية للإدارة، ومن تسليم بخطأ الحرب في العراق داخلياً ودولياً، ومن بداية هزيمة سياسية داخلية لتيّار المحافظين الجدد، ومن إمكان توظيف ذلك كله في الحملات الانتخابية الديمقراطية ضدّ بوش ونائبه تشيني، لذلك كان قرار البيت الأبيض بإعلان الدعم المطلق لرامسفيلد وبالذّعوة للحدّ من الحملات ضدّه.

أيضاً ذلك تجاهلاً من بوش وإدارته للرأي العام الأميركي الذي أدان عموماً أساليب التحقيق والتعذيب في العراق؟

لا أعتقد ذلك. فالبيت الأبيض يراهن على المناخ السلبي القائم في المجتمع الأميركي ضدّ العرب والمسلمين منذ الحوادث الإرهابية عام 2001 حيث لعبت التعبئة السلبية من جهات مختلفة دوراً هاماً في جعل بعض الأميركيين ينظرون إلى ما حدث في سجن "أبو غريب" على أنه أمر مفهوم إن لم يكن مقبولاً حيث أنّ التحقيق والتعذيب يجريان على أشخاص هم في "حالة عداء" مع أميركا وضدّ جماعات يريدون الشرّ بأميركا والأميركيين !!

وهذه النظرة الأميركية للحرب على العراق تشمل أكثر من نصف عدد الأميركيين، حيث أظهرت استطلاعات شبكة (سي. أن. أن) وصحيفة (يو أس توداي) ومؤسسة (غالوب) أنّ أكثر من ثلثي الأميركيين لا يدعمون فكرة طلب استقالة رامسفيلد رغم أنهم ضدّ ما حدث في سجن "أبو غريب". وقد اعتمدت إدارة بوش على هذه الاستطلاعات حينما أكّدت تمسكها بالوزير رامسفيلد وأشادت بجهوده وبقيادته لمؤسسة البنتاغون.

ولا ننسى أنّ الشعب الأميركي كان أيضاً مع رئيسه بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 حينما رفض تطبيق اتفاقية جنيف على المعتقلين في أفغانستان وفي قاعدة غوانتانامو .. فغالبية الشعب الأميركي ما زالت أسيرة عقدة هاجس الأمن والخوف من إرهاب جديد على أرضها، لذلك هي تغضّ النظر عن سلبيات عديدة للإدارة الراهنة طالما أنّ هذه الإدارة تستخدم الإجراءات التي تمنع من حدوث إرهاب جديد في أميركا أو تنتقم من الذين يقفون خلف جماعات الإرهاب على الأميركيين.

ولا شك أنّ التطرف يغذي بعضه البعض، ويقوّي تطرف جهة هنا من تطرف جهة هناك، حيث استفادت الإدارة الأميركية الحالية في السنوات الثلاث الماضية كلها من أيّ عمل إرهابي أو تهديد بالإرهاب تتناقله وسائل الإعلام، في تأكيد أنها هي القادرة على حماية الأميركيين وعلى مواجهة الإرهاب العالمي الجديد الذي يحمل أسماء عربية وإسلامية، ويحصل في ظلّ حملات عنصرية ضدّ العرب والمسلمين في معظم العالم الغربي وتحديداً وسط المجتمع الأميركي وما فيه من قوى وجماعات متطرّفة دينية وعنصرية وصهيونية فاعلة الآن في صنع القرار السياسي الأميركي وفي صناعة الرأي العام الأميركي.

وسوف تزداد السلبيات الأميركية كما ازدادت أيضاً السلبيات في المجتمعات العربية والإسلامية، لكن المشكلة أنّ المواطن الأميركي قادر (في حال توفّر الوعي السياسي السليم) على تغيير اتجاهات حكوماته من خلال صناديق الاقتراع وبواسطة اللجوء إلى السلطات الأخرى غير التنفيذية، بينما سلبيات المجتمعات العربية والإسلامية كثيراً ما يؤدي احتقانها إلى انفجارات عنيفة ضدّ الذات وضدّ الآخر فتتوسّع ساحات الاحتلال والهيمنة الأجنبية وتضيّق دائرة الحريات للأوطان والمواطنين.

12 أيار/مايو 2004

□ مدير "مركز الحوار العربي" في واشنطن
alhewar@alhewar.com